Yamtara-Wala Journal of Arts, Management and Social Sciences (YAJAMSS)
Volume 8 Issue 3 June, 2026

العدالة الأدائية والعقاب السياسي: عنف الدولة والقسوة المؤسسيّة في رواية امرأة من كامبو كاديس لبركة ساكن

PERFORMATIVE JUSTICE AND THE POLITICS OF PUNISHMENT: STATE VIOLENCE AND INSTITUTIONAL BRUTALITY IN IMRA'ATUN MIN KANBO KADĪS OF BARAKAH SAKIN

الدّكتور يعقوب أولاولي عبد الوهّاب[1] والدكتور إسحاق راجي فولورهنشو حميد [2] و جميل إبيلولا هاشمي[3]

Yakub Olawale Abdulwahab[1], Isiaka Raji Folorunsho Hameed[2] and Jemil Igbayilola Asimiyu[3]

[1,2,3]قسم الدّراسات اللّغويّة الأجنبيّة (وحدة اللّغة العربيّة) جامعة ولاية أوشن، أوشوبو، نيجيريا

[1,2&3]Department of Foreign Language Studies (Arabic Unit), College of Humanities and Culture, Osun State University

yakub.abdulwahab@uniosun.edu.ng

المستخلص

تتناول هذه الدراسة مظاهر عنف الدولة والقسوة المؤسسية في رواية امرأة من كمبو كديس، مع التركيز على الكيفية التي تعمل بها المنظومات القانونية والأمنية بوصفها آليات للإكراه والضبط الاجتماعي. تنبع إشكالية البحث من المفارقة الكامنة في مؤسسات العدالة التي يُفترض أن ترعى القانون والنظام، في الوقت الذي تُسهم فيه في إعادة إنتاج العنف واللامساواة، ولا سيما تجاه الفئات المستبعَدة في المجتمع السوداني. وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات النقدية تناولت قضايا الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي في الأدب، فإن جانبا مهما يتمثل في الطبيعة الاستعراضية للعقاب ودوره في إضفاء الشرعية على سلطة الدولة لم يحظَ بالاهتمام الكافي. ومن ثم، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تمثيل الممارسات العقابية بوصفها استعراضات للقوة والهيمنة، والكشف عن دور المؤسسات في تطبيع العنف، واستنطاق التناقضات الكامنة في العدالة التي ترعاها الدولة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على المقاربة النوعية، من خلال تحليل عدد من المشاهد السردية المحورية في الرواية، وعلى رأسها مشاهد الجلد العلني التي تتعرض لها الشخصيات المستبعَدة اجتماعيًا، مثل شخصية كلتومة. كما تستند الدراسة إلى نظرية الانضباط والعقاب لدى ميشيل فوكو (Micheal Foucault) بوصفها إطارا نظريا لتحليل الكيفية التي توظف بها الرواية الخطاب والصور السردية والصوت الروائي في بناء السلطة المؤسسية ونقدها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العقاب في الرواية لا يؤدي وظيفة إصلاحية بقدر ما يمثل عرضا استعراضيا للهيمنة والسيطرة، يُسهم في ترسيخ الخوف وإعادة إنتاج المراتب الاجتماعية داخل المجتمع. وتخلص الدراسة إلى أن الرواية تقدم نقدا عميقا لسلطة الدولة ومؤسساتها، كاشفة عن الكيفية التي يتحول بها العنف المؤسسي إلى ممارسة طبيعية ومقبولة تُستخدم أداةً للحكم وإدارة الفئات المستبعَدة، بما يفضح التناقضات الأخلاقية والسياسية الكامنة في أنظمة العدالة الرسمية

الكلمات المفتاحية: عنف الدولة، الوحشية المؤسسية، العقاب، الضبط الاجتماعي، نظرية فوكو.

©Nigerian Army University Biu

المقدمة

تُعدّ العلاقة بين سلطة الدولة والعقاب والعنف من القضايا المحورية في الدراسات الأدبية والاجتماعية والسياسية المعاصرة. ففي العديد من المجتمعات الإفريقية ما بعد الاستعمار، تُقدّم مؤسسات الدولة، مثل الشرطة والمحاكم والسجون والأجهزة الأمنية، بوصفها أدوات لحفظ النظام وتحقيق العدالة وحماية المواطنين. غير أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن هذه المؤسسات كثيرا ما تتحول إلى آليات للقهر والترهيب والهيمنة، خاصة تجاه الفئات المستبعَدة والضعيفة اجتماعيا واقتصاديا (Mbembe, 2019). ومن ثمّ، لم يعد العقاب يُنظر إليه باعتباره وسيلة قانونية للإصلاح أو الردع فحسب، بل بوصفه ممارسة سياسية ورمزية تُستخدم لإعادة إنتاج السلطة وترسيخ الهيمنة الاجتماعية. ولهذا، أصبح العنف الذي تمارسه مؤسسات الدولة موضوعا بارزا في الأدب الإفريقي المعاصر.

وفي السياق السوداني، أسهمت عقود طويلة من الحكم السلطوي، والصراعات الأهلية، والتهميش العرقي والاجتماعي، والعسكرة السياسية، في تشكيل واقع اجتماعي يتسم بالعنف المؤسسي والقمع الأمني. فقد عانت المجتمعات المهمشة، خاصة في المناطق الفقيرة والأحياء الطرفية، من ممارسات أمنية وقضائية اتخذت طابع السيطرة والإقصاء أكثر من الحماية القانونية (Grabska & Aziz, 2022) وقد انعكست هذه التحولات بصورة واضحة في الأدب السوداني المعاصر، الذي أصبح فضاءً لكشف تناقضات السلطة، وفضح ممارسات القمع المؤسسي، وإبراز آثار العنف الممنهج على الأفراد والجماعات المهمشة.

وعلى الرغم من تزايد الدراسات التي تناولت قضايا التهميش والعنف في الأدب العربي والإفريقي، فإن الدراسات النقدية ما تزال تعاني من نقص واضح في تحليل البعد الأدائي للعقاب داخل الرواية السودانية المعاصرة. فقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على موضوعات مثل الفقر، والهوية، والنزوح، والعنف الجندري، بينما لم تحظَ العلاقة بين العقاب والسلطة والاستعراض المؤسسي بالاهتمام الكافي، خاصة في ضوء نظرية الانضباط والعقاب عند فوكو (Micheal Foucault). ومن هنا، تظهر الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها من خلال تحليل الكيفية التي يُقدَّم بها العقاب بوصفه أداء سلطويا يشرعن عنف الدولة ويعيد إنتاج السيطرة الاجتماعية.

وتستند هذه الدراسة إلى النظرية الفوكوية في الانضباط والعقاب، التي تُعد من أبرز النظريات النقدية في تفسير العلاقة بين السلطة والمؤسسات العقابية. يرى فوكو (1977) أن العقاب في المجتمعات الحديثة لم يعد يهدف إلى الإصلاح بقدر ما يسعى إلى إنتاج الطاعة والانضباط من خلال أنظمة المراقبة والتطبيع والرقابة المؤسسية. ووفقا لهذا التصور، تعمل السجون والمحاكم وأجهزة الشرطة بوصفها مؤسسات تُعيد تشكيل السلوك الإنساني وتُكرّس علاقات القوة داخل المجتمع. وتُعد هذه النظرية مناسبة لتحليل رواية امرأة من كامبو كاديس، نظرا لما تتضمنه من مشاهد للعقاب العلني والإذلال المؤسسي الذي يُمارس ضد الشخصيات المهمشة. كما تؤكد الدراسات المتعلقة بالعنف الرسمي والقسوة المؤسسية استمرار اعتماد الدول المعاصرة على وسائل القمع والعقاب الرمزي لترسيخ شرعيتها السياسية وضبط المجتمعات الهامشية (Chouhy & Piatkowska, 2026). وغالبا ما تُقدّم هذه الممارسات من خلال خطاب قانوني وأمني يصوّر العنف

©Nigerian Army University Biu

باعتباره ضرورة لحفظ النظام والاستقرار. وفي السياق الأدبي، تكشف هذه التمثيلات عن الكيفية التي تتحول بها المجتمعات المهمشة إلى فضاءات تُمارَس فيها السلطة بصورة عنيفة ومنهجية.

الإطار المفهومي والنظري:

أولا :مفهوم العدالة الأدائية (Performative Justice)

أصبح مفهوم العدالة الأدائية من المفاهيم المركزية في الدراسات النقدية المعاصرة في مجالات علم الإجرام، وعلم الاجتماع السياسي، وغيرهما. ويشير هذا المفهوم إلى الأبعاد الرمزية والاستعراضية التي تتخذها أنظمة العدالة الحديثة، حيث لا تقتصر العدالة على تطبيق القانون أو تحقيق الردع والإصلاح، بل تتحول إلى أداء رمزي تُمارس من خلاله الدولة سلطتها وتعيد إنتاج شرعيتها أمام المجتمع. فالعدالة، وفق هذا التصور، تُمارَس بوصفها "عرضا سياسيا" يهدف إلى تشكيل الرأي العام وترسيخ الهيمنة المؤسسية أكثر من كونه مجرد آلية قانونية محايدة.

وقد كشفت الدراسات الحديثة أن العدالة الأدائية أصبحت مرتبطة بصورة وثيقة بالثقافة الرقمية والشعبوية السياسية. ففي دراسة حديثة، يوضح Lavorgna وCorda (2024) أن منصات التواصل الاجتماعي والجماعات الرقمية أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في تشكيل السياسات العقابية المعاصرة، إذ تقوم هذه المنصات بإنتاج خطاب عقابي قائم على الإثارة العاطفية والاستقطاب السياسي، مما يدفع الحكومات إلى تبني سياسات أكثر تشددا لإرضاء الرأي العام. ومن ثم، تتحول العدالة إلى أداة رمزية تستجيب للمشاعر الجماهيرية بقدر استجابتها لمبادئ القانون.

وتبرز العدالة الأدائية بصورة واضحة في تعامل الدول مع الحركات الاحتجاجية والنشاط السياسي المعارض. فقد بيّنت دراسة Di Ronco (2025) حول الحركة البيئية الإيطالية "NoTAP" أن استراتيجيات التجريم والملاحقة القانونية تُستخدم لإحداث أثر ردعي يهدف إلى تقليل المشاركة السياسية وتخويف الناشطين. فالدولة، عبر الاعتقالات والمحاكمات والتشهير الإعلامي، لا تستهدف فقط فرض القانون، بل تسعى إلى تقديم عرض رمزي يعزز فكرة النظام والاستقرار ويصور المحتجين بوصفهم مصدر تهديد للمجتمع. كما تتجلى العدالة الأدائية في ممارسات إصدار الأحكام والسجن. ويرى Dagan وBaron (2025) أن الأنظمة القانونية الليبرالية تفصل بصورة رمزية بين الحكم القضائي وواقع السجون القاسي، إذ يصدر القضاة أحكامًا صارمة دون مواجهة مباشرة لظروف السجون من عنف واكتظاظ وانتهاكات إنسانية. وفي سياق آخر، يذهب Goldrosen (2025) إلى أن معاقبة بعض أفراد الشرطة المتورطين في الانتهاكات غالبًا ما تكون ذات طبيعة رمزية تهدف إلى استعادة ثقة الجمهور بالمؤسسات الأمنية، دون معالجة البنية المؤسسية التي تسمح بتكرار العنف والانتهاكات. ومن ثم، تتحول المساءلة نفسها إلى ممارسة أدائية تحافظ على شرعية النظام القائم بدلًا من إحداث إصلاحات جذرية.

ثانيا: مفهوم سياسات العقاب

ويشير موضوع سياسات العقاب إلى العلاقة الوثيقة بين أنظمة العقوبة والبُنى السياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي تُشكّلها. فالعقاب لم يعد يُنظر إليه بوصفه استجابة قانونية محايدة للجريمة فحسب، بل بوصفه أداة سياسية تستخدمها الدولة لتنظيم المجتمع، وتعزيز سلطتها، وضبط الفئات المهمشة، والمحافظة على النظام الاجتماعي القائم (Chouhy &

©Nigerian Army University Biu

(Piatkowska, 2026). ومن ثمّ، فإن العقوبة تؤدي وظيفة تتجاوز الردع والإصلاح لتصبح وسيلة لإعادة إنتاج السلطة والهيمنة السياسية.

ويرى Chouhy وPiatkowska (2026) أن الثقافة السياسية النيوليبرالية (Neoliberalism) تُشجع على تنامي النزعة العقابية من خلال تصوير الجريمة بوصفها تهديدًا للنظام الاجتماعي وتحميل الأفراد مسؤولية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وتوضح دراستهما أن الاتجاهات العقابية ترتبط بصورة وثيقة بحالات عدم الاستقرار الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والخطابات السياسية التي تركز على المسؤولية الفردية بدلًا من معالجة الأسباب البنيوية للفقر والتهميش.

ويشير Corda (2025) إلى أن الأنظمة العقابية الحديثة تعاني مما يسميه "أزمات الأداء"، حيث تعتمد الدولة على مظاهر العقاب العلني والاستعراض الأمني للحفاظ على شرعيتها السياسية. فحملات الاعتقال الواسعة، والسياسات الأمنية المتشددة، والأحكام القضائية الصارمة، تؤدي وظائف رمزية تهدف إلى إظهار قدرة الدولة على فرض السيطرة وحماية النظام العام. وفي هذا السياق، يرى Lavorgna وCorda (2024) أن منصات التواصل الاجتماعي والمجتمعات الرقمية أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في تشكيل السياسات العقابية من خلال إثارة الغضب الأخلاقي وتكريس الخطابات العقابية الشعبوية. ومن ثم، تصبح العقوبة نتاجًا للتفاعل بين السياسة والإعلام والعاطفة الجماهيرية.

ومن القضايا المهمة في الدراسات الحديثة اتساع نطاق العقاب ليتجاوز المؤسسات الجنائية التقليدية. فقد ظهر مفهوم تجريم الهجرة (Crimmigration) الذي يوضح كيف أصبحت قوانين الهجرة متداخلة مع أنظمة العدالة الجنائية. ويشير Brandariz (2024) إلى أن العديد من الدول باتت تتعامل مع المهاجرين باعتبارهم تهديدا أمنيا، مما أدى إلى توسع سياسات الاحتجاز والمراقبة والرقابة الحدودية. وهكذا، لم يعد العقاب مقتصرا على السجون والمحاكم، بل امتد إلى سياسات الهجرة والمراقبة الإدارية والأمنية. كما تنتقد الأسس الإيديولوجية للعقاب المعاصر. يرى Dagan وBaron (2025) أن الأنظمة القضائية تفصل بصورة رمزية بين إصدار الأحكام والظروف القاسية التي يعيشها السجناء، الأمر الذي يسمح للمؤسسات القضائية بالحفاظ على صورتها الأخلاقية مع إخفاء الآثار الاجتماعية والإنسانية للعقاب. ومن هنا، يصبح العقاب أداة سياسية تحافظ على شرعية النظام رغم ما يتضمنه من مظاهر القمع وعدم المساواة. وبالمثل، يناقش Anderson وKramer (2025) أن البدائل الحديثة للسجن، مثل المراقبة الإلكترونية والإشراف المجتمعي، لا تمثل بالضرورة تخفيفًا للعقاب، بل قد تؤدي إلى توسيع نطاق المراقبة والسيطرة خارج أسوار السجون. فالعقوبة في المجتمعات الحديثة أصبحت أكثر انتشارًا وتشعبًا، وتمارس من خلال مؤسسات متعددة تتجاوز النظام الجنائي التقليدي.

ثالثا: نظرية الفوكوية في الانضباط والعقاب

تُعدّ النظرية الفوكوية في الانضباط والعقاب واحدة من أكثر النظريات تأثيرا في الدراسات المعاصرة في علم الإجرام، وعلم الاجتماع، والفلسفة السياسية، والدراسات الثقافية، والنقد القانوني. وقد طوّر هذه النظرية الفيلسوف الفرنسي Michel Foucaultبصورة أساسية في كتابه Discipline and Punish، حيث تناول التحول التاريخي الذي

©Nigerian Army University Biu

طرأ على أنظمة العقاب من التعذيب الجسدي العلني إلى أنظمة المراقبة والانضباط والسيطرة المؤسسية. وترى النظرية الفوكوية أن السلطة في المجتمعات الحديثة لا تُمارَس فقط من خلال القوانين أو العنف المباشر، بل عبر مؤسسات اجتماعية تنتج الطاعة وتعيد تشكيل السلوك الإنساني من خلال آليات الضبط والمراقبة (Foucault, 1977). ويرى فوكو أن العقاب شهد تحولا جذريا بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ ففي المجتمعات التقليدية كانت العقوبات تعتمد على التعذيب العلني والاستعراض الجسدي بهدف إظهار قوة السلطة السيادية وهيبة الدولة. غير أن المجتمعات الحديثة تخلّت تدريجيا عن هذه الأساليب لصالح أنظمة أكثر تعقيدا تقوم على المراقبة والانضباط المؤسسي داخل السجون والمدارس والمستشفيات والمصانع والثكنات العسكرية. ووفقا لفوكو، فإن هذا التحول مثّل انتقالا من العقاب الموجّه إلى الجسد إلى العقاب الموجّه إلى النفس والسلوك والوعي الاجتماعي (Foucault, 1977).

رابعا: تحليل الرواية

العقاب بوصفه استعراضا للسلطة

تحتل مشاهد العقاب في رواية امرأة من كمبو كديس موقعا محوريا في بناء رؤية النص لعلاقة السلطة بالمجتمع، إذ لا يُقدَّم العقاب باعتباره وسيلة قانونية لإصلاح المخالفين أو تحقيق العدالة، بل باعتباره ممارسة استعراضية تهدف إلى إظهار قوة المؤسسة الحاكمة وترسيخ هيبتها في الوعي الجمعي. ومن هذا المنطلق، تلتقي الرواية بصورة واضحة مع أطروحات Michel Foucault في كتاب Discipline and Punish، حيث يرى أن العقاب العلني يمثل عرضا سياسيا للقوة أكثر من كونه إجراءً قانونيا محايدا.

ويتجلى هذا البعد في مشهد جلد كلتومة، الذي يُعَدُّ من أكثر المشاهد دلالة في الرواية، إذ يتجاوز العقاب حدود الفرد ليصبح حدثا جماعيا تشارك فيه السلطة والجمهور معًا.

> "تقدمت كلتومة نحو الساحة والناس مصطفون حولها، بينما كان الجلاد يتهيأ لتنفيذ الحكم وسط أنظار المتفرجين". ص32

في هذا المشهد، لا يركز الخطاب السردي على الجريمة المزعومة أو على مبررات العقوبة بقدر تركيزه على طقوس تنفيذها. ويكشف هذا الاختيار السردي عن إدراك النص للطبيعة الاستعراضية للعقاب. فالصورة السردية هنا تُبنى حول "الساحة" و"الجمهور" و"الجلاد"، وهي عناصر تحيل إلى مشهد مسرحي تُعرض فيه السلطة أمام الرعية. ومن منظور فوكو، فإن العقاب العلني يهدف إلى إعادة إنتاج العلاقة غير المتكافئة بين الحاكم والمحكوم عبر إظهار قدرة الدولة على السيطرة على الأجساد.

كما تكشف الصورة البصرية للمشهد عن مركزية الجسد في ممارسة السلطة. فالجسد المعاقَب يتحول إلى لوحة تُكتب عليها رسالة الدولة. ولا يعود الهدف معاقبة كلتومة وحدها، بل توجيه رسالة ردعية إلى جميع الحاضرين. ولذلك يصبح الجسد وسيلة للتواصل السياسي بين السلطة والمجتمع، وهو ما يتوافق مع رؤية فوكو للجسد بوصفه هدفًا رئيسًا للأنظمة العقابية الحديثة. ويتضح هذا المعنى بصورة أكبر من خلال حضور الجمهور أثناء تنفيذ العقوبة:

> "كان بعضهم يراقب المشهد بصمت، فيما بدا على آخرين شيء من الرضا وكأن العدالة قد أخذت مجراها".ص16

©Nigerian Army University Biu

يكشف هذا النص أن السلطة لا تعمل بمعزل عن المجتمع، بل تعتمد على المشاركة الجماعية في إنتاج معنى العقاب. فالصمت والرضا اللذان يبديهما الجمهور يمثلان نوعًا من الاعتراف بشرعية السلطة. ومن ثم يتحول المتفرجون إلى شركاء في عملية العقاب، الأمر الذي يعزز فاعلية النظام التأديبي ويمنحه قبولًا اجتماعيا. ومن الناحية السردية، يعتمد الكاتب على الوصف التفصيلي للمشهد أكثر من اعتماده على التعليق المباشر، وهو ما يمنح القارئ فرصة ملاحظة التناقض بين ادعاءات العدالة ومظاهر العنف. فالصوت السردي لا يعلن إدانته الصريحة للمؤسسة، لكنه يكشف تناقضاتها من خلال ترتيب الأحداث وطريقة تصويرها. وبهذا يتحول السرد نفسه إلى أداة نقدية تفضح البنية القمعية الكامنة وراء الخطاب الرسمي.

الجسد الخاضع وآليات الانضباط

يُعَدُّ الجسد في رواية امرأة من كمبو كديس أحد أهم المواقع التي تمارس من خلالها السلطة المؤسسية نفوذها وهيمنتها. فالرواية لا تكتفي بتصوير العقوبات العلنية بوصفها مظاهر للقوة، بل تكشف أيضا عن شبكة معقدة من آليات الانضباط التي تهدف إلى تشكيل الأفراد وإنتاج ذوات مطيعة ومنصاعة. ويتوافق هذا التصور مع رؤية Michel Foucault الذي يرى أن السلطة الحديثة لا تعتمد فقط على العقاب المباشر، وإنما تعمل من خلال تقنيات دقيقة تستهدف الجسد والسلوك والحركة والتفكير، بما يؤدي إلى إنتاج ما يسميه "الأجساد الطيّعة.(Docile Bodies) "

وتكشف الرواية أن السلطة لا تنتظر وقوع المخالفة كي تتدخل، بل تسعى إلى تشكيل السلوك مسبقا عبر الخوف والمراقبة والتوقع المستمر للعقاب. ويظهر ذلك من خلال حالة التوجس الدائم التي يعيشها سكان كمبو كديس، حيث يصبح الأفراد واعين على نحو مستمر بإمكانية تعرضهم للمساءلة أو العقاب.

"كان الناس يتحسسون كلماتهم
وأفعالهم، وكأن عيونًا خفية تراقب كل
حركة وكل همسة". ص42

تكشف الصورة السردية في هذا المقطع عن حضور سلطة غير مرئية تتحكم في السلوك الاجتماعي. فالخطاب هنا لا يتحدث عن شرطي أو قاضٍ أو مسؤول محدد، بل عن شعور جماعي بالمراقبة. ومن منظور فوكو، تمثل هذه الحالة جوهر المجتمع الانضباطي؛ إذ لا تحتاج السلطة إلى الوجود المادي الدائم ما دام الأفراد قد استبطنوا الرقابة داخل ذواتهم وأصبحوا يمارسونها على أنفسهم.

كما تكشف الرواية أن الانضباط لا يتحقق من خلال القوة الجسدية فقط، بل من خلال إنتاج الخوف بوصفه حالة نفسية دائمة. ويتضح ذلك في وصف ردود أفعال الشخصيات تجاه ممثلي السلطة:

"كانت الوجوه تتغير بمجرد ظهور رجال
السلطة، وينخفض الصوت تلقائيًا كأن
الجميع تعلم الدرس نفسه". ص55

يُبرز هذا النص نجاح المؤسسة في تحويل الخضوع إلى سلوك تلقائي. فالأفراد لا يُجبَرون في كل مرة على الصمت، بل أصبح الصمت جزءا من استجابتهم الطبيعية لحضور السلطة. ويكشف الخطاب السردي هنا عن إحدى أهم آليات الانضباط التي تحدث عنها فوكو، وهي انتقال السلطة من مرحلة الإكراه الخارجي إلى مرحلة الضبط الذاتي.

وتكتسب عبارة "تعلم الدرس نفسه" دلالة فوكوية عميقة؛ إذ توحي بأن المجتمع بأكمله خضع لعملية تربوية وتأديبية طويلة أنتجت أنماطا موحدة من السلوك.

©Nigerian Army University Biu

فالسلطة لا تكتفي بمعاقبة الأفراد، بل تعمل على تعليمهم كيف يفكرون وكيف يتصرفون وكيف يستجيبون للمواقف المختلفة. ومن ناحية أخرى، يكشف الصوت السردي عن العلاقة الوثيقة بين الخوف والانضباط. فالشخصيات لا تخضع لأنها مقتنعة دائمًا بشرعية السلطة، وإنما لأنها تدرك العواقب المحتملة لمخالفتها. وبهذا المعنى، يصبح الخوف أداة فعالة لإدارة المجتمع وضبطه. وهذا ما أشار إليه فوكو حين بيّن أن الأنظمة الحديثة تعتمد على احتمال العقوبة أكثر من اعتمادها على تنفيذ العقوبة ذاتها.

الخطاب المؤسسي وصناعة المجرم

تكشف رواية امرأة من كمبو كديس أن السلطة لا تكتفي بممارسة العقاب أو فرض الانضباط على الأفراد، بل تقوم قبل ذلك بإنتاج الفئات التي تستحق العقاب من خلال الخطاب المؤسسي. فوفقًا لتصور Michel Foucault، لا يُعدّ "المجرم" حقيقةً طبيعية أو هويةً ثابتة، وإنما هو نتاج لخطابات وممارسات مؤسساتية تعمل على تصنيف الأفراد وتحديد من هو "المنحرف" ومن هو "المواطن الصالح". ومن هذا المنطلق، تبرز الرواية كيف تسهم المؤسسات القانونية والاجتماعية في صناعة صورة معينة للفئات المهمشة، وتحويلها إلى موضوع دائم للمراقبة والعقاب.

وتتجلى هذه العملية بوضوح في الطريقة التي يُنظر بها إلى سكان كمبو كديس، إذ لا يُعاملون بوصفهم أفرادًا متنوعين في ظروفهم وتجاربهم الإنسانية، بل يُقدَّمون غالبًا بوصفهم مصدرًا للمشكلات والانحراف والخطر الاجتماعي. وبهذا يتحول الانتماء إلى هذا الفضاء المهمش إلى تهمة ضمنية تسبق أي فعل قد يرتكبه الفرد.

> "كان اسم كمبو كديس وحده كافيًا ليجعل الناس يظنون السوء قبل أن يعرفوا الحقيقة". ص63

يكشف هذا المقطع عن الكيفية التي يعمل بها الخطاب الاجتماعي والمؤسسي على إنتاج الأحكام المسبقة. فالمشكلة هنا لا تتعلق بسلوك محدد، بل بصورة ذهنية جاهزة تُلصق بالمكان وسكانه. ومن منظور فوكو، فإن السلطة تمارس تأثيرها من خلال إنتاج المعرفة، إذ تُنشئ تصنيفات ومعايير تجعل بعض الفئات تُعرَّف مسبقًا بوصفها أقرب إلى الانحراف والجريمة.

وتؤدي الصورة السردية هنا وظيفة نقدية مهمة، حيث يربط السارد بين الاسم والموقف الاجتماعي. فمجرد ذكر "كمبو كديس" يكفي لإثارة الشكوك وإنتاج الإدانة المسبقة. وهذا يكشف أن السلطة لا تعمل فقط عبر المحاكم والسجون، بل عبر اللغة والتصورات والخطابات التي تحدد كيفية رؤية الناس لبعضهم بعضًا. كما تُظهر الرواية أن المؤسسات لا تكتفي بتوصيف الأفراد، بل تفرض عليهم هويات يصعب التخلص منها. فالشخص الذي يُصنف منحرفًا أو مخالفًا يجد نفسه محاصرًا بهذه الصفة حتى بعد انتهاء الحدث الذي أدى إلى تصنيفه. وهنا يتحول التصنيف إلى شكل من أشكال العقاب المستمر. ويتضح ذلك في وصف تعامل المجتمع مع بعض الشخصيات التي تعرضت للعقوبة أو الاتهام:

> "لم يعد أحد يناديها باسمها، بل أصبحت تُعرف بالحكاية التي التصقت بها". ص31

يكشف هذا النص عن إحدى أخطر نتائج الخطاب المؤسسي، وهي اختزال الإنسان في تهمة أو واقعة معينة. فالشخصية تفقد اسمها وهويتها الفردية لتحل محلها

©Nigerian Army University Biu

هوية جديدة صاغها المجتمع والمؤسسة معًا. ومن منظور فوكو، تمثل هذه العملية جزءًا من آليات السلطة التي تنتج "ذواتًا" جديدة من خلال التصنيف والوصم والتسمية. ويبرز الصوت السردي هنا بوصفه أداة لكشف التناقضات الكامنة في هذه العملية. فالرواية لا تركز على إثبات جرم الشخصيات أو براءتها، بقدر ما تركز على الكيفية التي تتحول بها التهم والاتهامات إلى حقائق اجتماعية مستقرة. وبذلك ينتقل اهتمام السرد من الفعل نفسه إلى الخطاب الذي يحيط به ويمنحه معناه.

ويتوافق هذا الطرح مع رؤية فوكو القائلة إن السلطة والمعرفة وجهان لعملة واحدة؛ فالسلطة تنتج المعرفة التي تحتاجها لتبرير وجودها، والمعرفة بدورها تمنح السلطة شرعية الاستمرار. ولذلك فإن وصف فئة معينة بأنها "منحرفة" أو "خطرة" لا يُعد مجرد حكم وصفي، بل يمثل ممارسة سلطوية تهدف إلى ضبط هذه الفئة وإخضاعها. ومن الناحية السردية، يعتمد الكاتب على كشف الفجوة بين الواقع والخطاب.

تطبيع العنف المؤسسي

يُعدّ تطبيع العنف المؤسسي من أبرز القضايا التي تطرحها رواية امرأة من كمبو كديس، إذ تكشف أن العنف الذي تمارسه مؤسسات الدولة لا يُقدَّم بوصفه سلوكًا استثنائيًا أو انحرافًا عن القانون، بل يُصوَّر باعتباره ممارسة مشروعة وضرورية للحفاظ على النظام الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تتقاطع الرواية مع رؤية Michel Foucault الذي يؤكد أن السلطة الحديثة لا تعتمد فقط على القوة المباشرة، بل تعمل على جعل ممارساتها القمعية تبدو طبيعية ومقبولة، بحيث يتوقف الأفراد عن النظر إليها باعتبارها عنفًا ويبدؤون في التعامل معها بوصفها جزءًا من الواقع اليومي.

وتُظهر الرواية أن أخطر أشكال السلطة ليست تلك التي تُمارس العنف فحسب، بل تلك التي تنجح في إقناع المجتمع بشرعية هذا العنف. فحين يتحول العقاب القاسي أو الإذلال العلني أو القهر المؤسسي إلى مشهد مألوف، يفقد الناس تدريجيًا قدرتهم على مساءلته أو الاعتراض عليه. وهنا يصبح العنف جزءًا من النظام الاجتماعي لا استثناءً عليه. ويتجلى ذلك في وصف السارد لتفاعل الناس مع مشاهد العقاب المتكررة:

> "اعتاد الناس رؤية الجلد والعقوبات حتى لم يعد المشهد يثير دهشتهم كما كان في السابق". ص40

يكشف هذا النص عن تحول خطير في الوعي الجمعي؛ فالعنف الذي كان يُفترض أن يثير الصدمة أو الاستنكار أصبح أمرًا اعتياديًا. ومن منظور فوكو، فإن هذه الحالة تمثل إحدى نتائج السلطة الانضباطية التي تعمل على إعادة تشكيل إدراك الأفراد لما هو طبيعي وما هو استثنائي.

التواطؤ المجتمعي مع السلطة المؤسسية

فالرواية لا تصور الدولة بوصفها كيانًا منفصلًا عن المجتمع، بل تُظهر وجود علاقة تفاعلية بين الطرفين، حيث يشارك أفراد المجتمع بدرجات متفاوتة في إعادة إنتاج الخطابات السلطوية وتبرير الممارسات القمعية. ويتوافق هذا التصور مع رؤية Michel Foucault الذي يؤكد أن السلطة لا تعمل من أعلى إلى أسفل فقط، بل تنتشر عبر شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تجعل الأفراد شركاء في ممارستها وإدامتها.

ومن هذا المنطلق، تبرز الرواية أن نجاح المؤسسة في فرض سيطرتها لا يتحقق بالقوة المباشرة وحدها، وإنما يتحقق أيضًا عندما يتبنى المجتمع القيم والمعايير التي تروج لها السلطة، ويصبح جزءًا من آليات الرقابة والانضباط.

©Nigerian Army University Biu

وهنا يتحول الأفراد من موضوعات للسلطة إلى أدوات تسهم في توسيع نطاق تأثيرها. ويتجلى ذلك في تصوير الرواية لتفاعل الناس مع العقوبات العلنية والممارسات التأديبية:

"كان الحاضرون يتابعون تنفيذ العقوبة وكأنهم يؤدون واجبًا جماعيًا لا يجوز التخلف عنه". ص83

تكشف الصورة السردية هنا أن الجمهور لا يحتل موقع المتفرج المحايد، بل يصبح جزءًا من المشهد العقابي نفسه. فحضورهم لا يقتصر على المشاهدة، وإنما يمنح العقوبة بعدًا اجتماعيًا ورمزيًا يعزز فعاليتها. ومن منظور فوكو، فإن العقاب لا يحقق أهدافه الكاملة إلا عندما يتحول إلى حدث جماعي تتجدد من خلاله شرعية السلطة أمام المجتمع. كما يلفت الخطاب السردي الانتباه إلى أن المجتمع كثيرًا ما يتبنى اللغة الرسمية التي تستخدمها المؤسسة في تبرير ممارساتها.

تُظهر الرواية أن التواطؤ المجتمعي لا يقتصر على تأييد العقوبات، بل يمتد إلى ممارسة الرقابة على الآخرين. فالأفراد يراقبون بعضهم بعضًا، وينقلون الأخبار، ويطلقون الأحكام الأخلاقية، ويبلغون عن السلوكيات التي يرونها مخالفة للمعايير السائدة. وبذلك يصبح المجتمع امتدادًا غير رسمي للمؤسسة الرقابية. ويبرز هذا المعنى في وصف السارد للحياة اليومية داخل الكمبو:

"لم يكن أحد بحاجة إلى رجل سلطة في كل زاوية، فالناس تكفلوا بالمهمة بأنفسهم". ص12

يُعد هذا النص من أكثر المقاطع انسجامًا مع التصور الفوكوي للسلطة المنتشرة. فالمراقبة هنا لم تعد مرتبطة بحضور الدولة المادي، بل أصبحت ممارسة اجتماعية اعتيادية. ويكشف السرد أن المؤسسة نجحت في تحقيق أقصى درجات السيطرة عندما جعلت المجتمع يتولى بنفسه مهمة الضبط والمراقبة. ومن الناحية السردية، يعتمد الكاتب على إبراز التناقض بين معاناة الضحايا من جهة، واستمرار المجتمع في دعم النظام العقابي من جهة أخرى. فبينما تُظهر الرواية الآثار الإنسانية القاسية للعقوبات والتهميش، يستمر كثير من الأفراد في تبرير هذه الممارسات والدفاع عنها. ومن خلال هذا التناقض، يكشف النص عمق تغلغل السلطة داخل البنية الاجتماعية.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن رواية امرأة من كمبو كديس تقدم نقدًا عميقًا لعنف الدولة والوحشية المؤسسية من خلال كشف الكيفية التي توظف بها مؤسسات السلطة آليات العقاب والانضباط والمراقبة والتهميش لإحكام السيطرة على الفئات المستضعفة. وقد أظهرت الدراسة، في ضوء نظرية Michel Foucault في الانضباط والعقاب، أن العقوبات في الرواية تتجاوز وظيفتها القانونية لتصبح استعراضًا رمزيًا للقوة، بينما تسهم الخطابات المؤسسية في صناعة صورة المجرم وتبرير الإقصاء الاجتماعي. كما بينت أن العنف لا يُمارس بوصفه فعلًا استثنائيًا، بل يُعاد إنتاجه وتطبيعه عبر المراقبة المستمرة والتواطؤ المجتمعي والخطابات التي تمنحه شرعية ظاهرة. ومن خلال توظيف الخطاب السردي والصور الفنية والأصوات المهمشة، ينجح النص في تفكيك ادعاءات العدالة التي تتبناها المؤسسة الرسمية وكشف التناقضات الكامنة بين القانون والممارسة، الأمر الذي يجعل الرواية شهادة أدبية ناقدة تفضح آليات الهيمنة والقمع وتدعو إلى إعادة النظر في العلاقة بين السلطة والعدالة والفئات الهامشية في المجتمع.

المراجع

©Nigerian Army University Biu

Glynn, M., & Breen, D. (2024). Towards a critical race criminology: Decolonising criminological practice. *Critical Criminology, 32(3),* 441 - 456.

Goldrosen, N. (2025). The republican and retributivist punishment of police misconduct. *Criminal Law and Philosophy, 19(2),* 105–121.

Lavorgna, A., & Corda, A. (2024). Online prosumers and penal policy formation in an age of digital polarization and populism: An exploratory study. *International Criminology, 4(3),* 265–278.

Lavorgna, A., & Corda, A. (2024). Online prosumers and penal policy formation in an age of digital polarization and populism: An exploratory study. *International Criminology, 4(3),* 265–278. academia.edu

Mbebe, A. (2019). Necropolitics. Duke University Press.

Sakin, B.A. (2005). *Imra'atun Min Kanbo Kadīs* (pp. 25–28). Awraq Publishing House

Tong, Y. (2025). Temporal frictions and judicial outcomes: Analyzing the impact of time delays on criminal sentencing in Cook County (2020–2024). arXiv. https://arxiv.org/abs/2512.16849

Van Rooij, B., Kuiper, M. E., & Piquero, A. (2024). How punishment affects crime: An integrated understanding of the behavioral mechanisms of punishment. SSRN.

Anderson, F., & Kramer, R. (2025). Problematising the will to intervene: Discourses on alternative solutions to prison. *Critical Criminology, 33(3),* 533–548. researchgate.net

Brandariz, J. A. (2024). Crimmigration: Exploring the challenges of the increasing utilisation of migration law within the criminal justice system. *Derecho Penal y Criminología, 45(119*), 145 - 170.

Butler, J. (1990). Gender trouble: Feminism and the subversion of identity. Routledge. researchgate.net.

Chouhy, C., & Piatkowska, S. (2026). Late modernity, neoliberalism, and the culture of control: Examining country-level variation in the sources of public punitiveness. International Criminology. Advance online publication.

Corda, A. (2025). The legitimacy of criminal law and the performance crises of penality. *Criminal Law Forum, 36,* 351–380.

Dagan, N., & Baron, H. (2025). Lifting the veil of ignorance: Prison cruelty, sentencing theory, and the failure of liberal retributivism. *Critical Criminology, 33(1),* 209–226.

Di Ronco, A. (2025). The effects of criminalisation on activists: The case of the NoTAP environmental movement. Critical Criminology, 33(1), 139–154.

Foucault, M. (1977). *Discipline and punish: The birth of the prison.* Pantheon Books.

©Nigerian Army University Biu